بناء مزيد من الشراكات الاستراتيجية لتعزيز محفظتنا التمويلية. القصيبي:

"المصرف الخليجي التجاري" يضيف رأس مال يصل الى ٢٠٠ مليون دولار ضمن الشريحة الأولى الداعمة

- **إعادة توزيع الفروع وثلاث مواقع جديدة أقرب للعملاء**
- **نسبة السيولة العالية دفعت المصرف للإستثمار في الصكوك ودعم الأنشطة التجارية والمشاريع التطويرية**
- **التوجه نحو التحول الرقمي بوتيرة أسرع لتطبيق أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المالية**
- **تشريعات "المصرف المركزي" كان لها دور رئيسي في استقرار البنوك**
- **العنصر البشري أحد العوامل الرئيسية لنجاح إستراتيجيتنا..والبحرنة ٩٧%**

خاص – أخبار الخليج:

أكد الرئيس التنفيذي للمصرف الخليجي التجاري سطام سليمان القصيبي أن المصرف نجح خلال العام ٢٠١٩ بتسجيل نتائج مالية وتشغيلية مستقرة بفضل تبنيه خطط عمل مدروسة تعتمد على توفير الحلول المالية المبتكرة تواكب المتغييرات المتسارعة التي يشهدها السوق وتلبي متطلبات العملاء بقطاعي الأفراد والشركات، مشيراً إلى أن نسبة السيولة العالية التي حافظ عليها المصرف قد مكنته من الإستثمار بنجاح في الصكوك ودعم الأنشطة التجارية الرئيسية.

جاء ذلك خلال لقاء خاص لجريدة أخبار الخليج، حيث أكد القصيبي أن المصرف يدخل عام ٢٠٢٠ باستراتيجية جديدة مدعومة بتوصية من مجلس الإدارة للجمعية العمومية بإضافة رأس مال ضمن الشريحة الأولى الداعمة لقاعدة راس المال بمبلغ يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار أمريكي والتي سيتم النظر في إقرارها خلال أعمال الجمعية العمومية الغير عادية في شهر مارس القادم ذلك بعد موافقة الجهات الرقابية المختصة.

وأضاف القصيبي خلال اللقاء بأن المصرف يتطلع في العام الحالي إلى إفتتاح فروع جديدة في مواقع إستراتيجية أقرب إلى العملاء، مع التوجه نحو التحول الرقمي بوتيرة أسرع لتطبيق أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في الخدمات المصرفية.

وفيما يلي النص الكامل للقاء مع الرئيس التنفيذي للمصرف الخليجي التجاري :

في البداية، ما هي أبرز ملامح الأداء المالي للمصرف خلال العام ٢٠١٩؟

لقد كان ٢٠١٩ عامًا مليئاً بالتحديات والفرص على جميع الأصعدة.لقد قبل المصرف هذه التحديات واستطاع تنفيذ نهج استراتيجي جديد حافظ على وتيرة مستقرة من المؤشرات المالية الإيجابية، حيث أرتفع إجمالي الموجودات بنسبة ١٠,٤% من ٨٥٠,٩ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٨ لتصل إلى ٩٣٩,٨ مليون دينار في العام ٢٠١٩، فيما شهدت ودائع العملاء كذلك ارتفاعًا ملحوظًا لتصل إلى ٧٠٤,٦ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٩، مسجلة ارتفاعًا بنسبة ٣١,١%، بعد أن كانت ٥٣٧,٣ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٨ ذلك يعكس ثقة العملاء بالمصرف.أما بالنسبة إلى أصول تمويلات الشركات، فقد حققت نموًّا بنسبة ١٤,٣% لترتفع من ٢٩٩,٧ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٨ إلى ٣٤٢,٦مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٩، كما تمكن المصرف من تحقيق نمو في معدل الموجودات السائلة والتي يبلغ حجمها حاليًا ٣٨,٨% من إجمالي الموجودات، في حين تبلغ نسبة كفاية رأس المال ١٦,٦٣.%

لماذا تركز إهتمام المصرف خلال العام الماضي على الإستثمار في الصكوك؟

حافظ المصرف على نسبة تغطية سيولة مريحه بلغت ٧٣٣,٩٣% ونسبة صافي التمويل المستقر تبلغ ١٠٨,٥%، وذلك بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.وقد ساعد ذلك المصرف على إستخدام السيولة المتوفرة للإستثمار في الصكوك والتي تعتبر من الملاذات الآمنة ذات العوائد المالية المرتفعة.وقد أدّت مثل هذه الاستثمارات إلى زيادة ملحوظة في محفظة الصكوك بلغت ١٩٥,١ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٩، مقارنة بـ ١٦١,٣ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٨ بنسبة نمو بلغت ٢٠,٩.%

ماذا عن الأداء التشغيلي للمصرف خلال العام ٢٠١٩؟

ركز المصرف على تنمية جودة الأصول عن طريق الإستثمار في موجودات جديدة عالية الجودة وأتخذ موقفاً استراتيجيا متحفظًّا بشأن التعامل مع الأصول القديمة من خلال إعتماد مزيد من المخصصات الإحترازية مع العمل على إيجاد أفضل الطرق لتحقيق التخارج الناجح منها، كما واصل المصرف خلال العام الماضي بذل المزيد من الجهود لبناء وتطوير العلاقات المصرفية في قطاع تمويل الشركات وذلك من خلال الدخول في إتفاقيات جديدة مع شركاء إستراتيجيين لتطوير الأعمال وتحقيق أهداف مرحلية مهمة والتي من إبرزها زيادة حجم الأصول وتحسين جودتها، حيث أستمرت جهوده من أجل تعزيز مركزه المالي من خلال توجيه التمويلات نحو مشاريع محلية ذات طابع حيوي مملوكة من أطرف ذات ملاءة مالية عالية، ونود أن نشير هنا إلى الشراكة الإستراتيجية مع "تمكين" والتي مكنتنا عبر برامجها من تعزيز قدرة المصرف على تحقيق أهدافه التمويلية وخصوصا في مجال المشاريع المتوسطة والصغيرة.

وعلى صعيد خدمات الأفراد، واصل المصرف إلتزامه نحو تحسين الخدمات المقدمة للعملاء وذلك من خلال طرح مجموعة جديدة من الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة والتي تأتي إنسجاماً مع تطلعاتهم ورغباتهم، كما حرص الفريق الإداري على الحفاظ على المستوى العالي من جودة الخدمة وذلك عبر شبكة فروعنا وخدماتنا المصرفية الإلكترونية.

هل لك أن تطلعنا على أهم الخطوات التي أتخذها المصرف في إطار تحوله الرقمي والخطط المستقبلية في هذا المجال؟

سعي المصرف خلال العام ٢٠١٩ لتنفيذ توجهاته نحو التحول الرقمي وسرعة التقدم في هذا المجال، حيث كان أول مصرف في مملكة البحرين والشرق الأوسط يعلن جاهزيته لتقديم الخدمات المصرفية المفتوحة بالإضافة إلى تنفيذه مجموعة من المبادرات الأخرى والمتعلقة بتنفيذ عمليات الدفع وتحويل الأموال عبر منصات متطورة بكل يسر وسهولة وأمان، وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع إستراتيجية المصرف لإستثمار الفرص المتاحة التي يقدمها قطاع التكنولوجيا المالية (الفينتك) وبما يتسق مع توجهات مملكة البحرين لتصبح مركزاً أقليمياً رائدا في هذا المجال.

لقد وضع المصرف التحول الرقمي على رأس اولوياته للعام ٢٠٢٠ وذلك من خلال إستعداده لطرح مجموعة متكاملة من الحلول المصرفية التكنولوجيه المبتكرة والتي تم إختيارها بشكل مدروس لتتناسب مع تطلعات العملاء، ويعكف فريق العمل لدينا على تطويرها لإطلاقها في المستقبل المنظور لتشمل كافة المنصات والتطبيقات الذكية.

حدثنا عن إستراتيجية المصرف الجديدة وأبرز ملامحها؟

يدخل المصرف العام الحالي بإستراتيجية جديدة مدعومة بتوصية من مجلس الإدارة للجمعية العمومية بإضافة رأس مال ضمن الشريحة الأولى الداعمة لقاعدة راس المال بمبلغ يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار أمريكي والتي سيتم النظر في إقرارها خلال أعمال الجمعية العمومية الغيرعادية في شهر مارس القادم ذلك بعد موافقة الجهات الرقابية المختصة.وتتمحور أبرز مرتكزات هذه الإستراتيجية حول أفتتاح فروع جديدة وذلك بعد إعادة تقييم شبكة فروعنا الحالية وقنوات التوزيع الإلكترونية، كما سيتجه المصرف نحو مضاعفة نشاطه في مجال الخدمات المصرفية للشركات والأفراد حيث سيواصل بناء المزيد من العلاقات الإستراتيجية مع شركائه في قطاع الأعمال للدخول في مشاريع مشتركة تعزز محفظته التمويلية كما وسيعمل على تدشين مجموعة من الخدمات والمنتجات الخاصة بالأفراد والتي سنحرص على أن تكون بمستوى يلبي تطلعات عملائنا، كما وسيكون للتحول الرقمي نصيباً كبيراً من الإستراتيجية الجديدة حيث سيطرح المصرف تطبيقات متطورة للخدمات المصرفية للأفراد والشركات منها نسخه مطورة من الخدمات المصرفية عبر الأجهزة الذكية والتي ستتيح للعملاء فتح الحسابات دون الحاجة لزيارة الفروع كما وسنقوم بتدشين خدمة إجراء عمليات السحب والإيداع عن طريق إستخدام البصمة وأيضاً خدمة تجميع الحسابات وإدارة الحسابات الشخصية عبر الخدمات المصرفية المفتوحة كما وقمنا مؤخراً بتدشين بطاقات الخصم المباشر والائتمانية بالتقنية اللاتلامسية والتي تسمح للعملاء من إجراء عمليات السحب اوالدفع دون الحاجة إلى إدخال الرمز السري أو تمرير البطاقة بإجهزة نقاط البيع، وجميع تلك الخدمات ستساهم في توسعة قاعدة العملاء وتحسين تجربتهم المصرفية معنا.

كيف سيؤثر رفع رأس المال على أداء المصرف خلال الفترة القادمة؟

بلا شك سيكون لرفع رأس المال إنعكاس إيجابي على عمليات المصرف وأدائنا التشغيلي مع قدرتنا على دعم الأنشطة التجارية بصورة أكبر بالإضافة إلى تعزيز النمو من خلال التخلص من الأصول الغير مدره للدخل والدخول في مشاريع أكبر وتخفيض تكلفة التمويل وتقوية كفاية رأس المال ، بالإضافة إلى الإستثمار في تطوير أنظمة الخدمات المصرفية الإلكترونية وجودة الخدمات المقدمة للعملاء مما سيعود بالنفع على تعزيز المركز المالي للمصرف.

ما هي العوامل الأخرى التي وفرها المصرف لإنجاح تنفيذ الإستراتيجيه الجديدة؟

نؤمن في المصرف الخليجي التجاري بأن العنصر البشري هو أحد العوامل الرئيسية لنجاح إستراتيجيتنا، وعليه نحرص دائماً على إستقطاب الكوادر البحرينية المؤهلة والتي تصل نسبتها إلى ٩٧%، حيث نوفر لهم لتدريب والدعم اللازميين لصقلهم بالمهارات التي تمكنهم من تحقيق أهدافنا المرحلية، كما نهتم بتعزيز الرقابة والحوكمة الإدارية على جميع الأصعدة وإدارة المخاطر بحيث نصل إلى أعلى مستويات الإنتاجية التي ستنعكس إيجابا على موقفنا المالي.

كيف ساهمت تشريعات المصرف المركزي في تعزيز عمل المصارف في البحرين؟

تشريعات مصرف البحرين المركزي كان لها دور رئيسي في استقرار البنوك في المملكة، وسمعة البحرين كمركز مالي استمدت من تلك التشريعات التي أعطت الثقة للمودعين والمستثمرين في مختلف القطاعات.

مايميز العمل المصرفي في البحرين هو ان التشريعات تسبق البنوك، فهي ترسم طريقاً واضحاً للبنوك والمصارف سواء كانت تقليدية أو إسلامية، ولولا تشريعات المصرف المركزي لما رأينا البنوك تنافس بعضها لتواكب التقدم الرقمي والفنتك.

الأمر الآخر، جعلت هذه التشريعات التزام البنوك امراً ضرورياً بالصيرفة المفتوحة وتطبيق نظام البيئة التجريبية، واليوم اصبحت جميع البنوك توفر الخدمات المصرفية المفتوحة مما سهل على العملاء الكثير.

هل إغلاق عدد من فروع المصرف بسبب الخسائر كما يشاع؟

أبداً، فإغلاق عدد من فروعنا كان لإعادة توزيع الفروع وحتى تكون الخدمات كلها ذات مستوى عال من الجودة والكفاءة، فعدد اقل من الفروع المتكاملة والتي تقدم أعلى مستوى من الخدمات افضل من عدد كبير من الفروع العشوائية الصغيرة.

وسيتم افتتاح ٣ فروع جديدة خلال العام في كل من المحرق والرفاع والمحافظة الشمالية.

هل الاندماجات بسبب معاناة البنوك، وما تقييمك للقطاع المصرفي؟

البنوك لا تعاني في البحرين، والدليل أن البحرين أصبحت مركزًا عالميًا في قطاع الخدمات المالية الإسلامية، ولقد كان النمو في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كبيراً، حيث قفزت الموجودات الإجمالية في هذا القطاع إلى ٢٧,٨ مليار دولار أمريكي في نوفمبر ٢٠١٨ حسب المصرف المركزي.

أما فيما يخص الاندماجات فهي غالباً تحدث بغرض التوسع ليتوافق ذلك مع متطلبات كفاية رأس المال وكذلك التحسين من نسبة الكفاءة عن طريق تقليص المصاريف التشغيلية.

- انتهى-